الاجابة النموذجية في امتحان مقياس مناهج البحث في العلاقات الدولية

مفهوم المنهج التاريخي وأسسه النظرية: 03 نقاط

يعتبر المنهج التاريخي من أهم المناهج التي تستخدم في تحليل و فهم الظواهر السياسية و خاصة تلك المتعلقة بتحليل السياسة الخارجية و الحروب و النزاعات، حيث يساعد الباحث على تفكيك الظاهرة السياسية و فهم الخصوصية السياقية و دراسة احتمالات التعميم التي يمكن أن يتبناها في دراسته للظواهر المماثلة في فضاءات جغرافية أخرى .يشير **المنهج التاريخي** إلى مجموعة الأدوات التحليلية والأطر التفسيرية والممارسات الاستدلالية التي يستخدمها المؤرخون لفهم كيفية نشوء الأحداث و لماذا اتخذت الشكل الذي ظهرت به. لا يقتصر هذا المنهج على سرد الأحداث التاريخية السابقة، بل يعزز قدرتنا على فهم تعقيد الظواهر الدولية من خلال التركيز على السياق، والظرفية، والتسلسل الزمني. فالمنهج التاريخي هو المسار الذي من خلاله تُحلَّل وتُفسَّر تلك الأحداث وتُربط بعلاقات سببية ومعنوية.و هو السبيل للإجابة على التساؤلات ماذا حدث؟، لماذا حدث؟، ما النتائج التي ترتّبت عليه؟ كيف تصرّف الفاعلون وما دوافعهم؟.

توظيف المنهج التاريخي: حالة تطوير العلاقات بين الجزائر وفرنسا (2000 - 2026)

أولا: تحديد الفترة والمراحل: 01 ن

1. **مرحلة التقارب والشراكة الاستراتيجية (2000–2011):** تشهد انخراطا جديدا مع توقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 2002، واستئناف الحوار الاستراتيجي حول الطاقة والهجرة والأمن، بيد أن ملفات الذاكرة والتعويضات تظل عالقة باستمرار وتؤثر جزئيا على مستوى الثقة المتبادلة.
2. **مرحلة ما بعد 2011 والتوترات المتجددة (2011–2026):** تتأثر العلاقات بالثورات العربية وملف الهجرة غير الشرعية وبالأزمة الليبية والمالية، إضافة إلى بروز ملفات الذاكرة (جرائم الاستعمار والتجارب النووية في الصحراء) ومسألة قانون استحضار جرائم الاستعمار في القانون الفرنسي، مما أدى إلى توترات ظهرت بوضوح في عهد الرئيسين ماكرون وتبون، ومع ذلك يستمر التعاون الاقتصادي والأمني لارتباطه بمصالح مشتركة عميقة.

ثانيا: جمع المصادر وتنويعها: 01 ن

- **المصادر الأولية**: تتضمن المعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين البلدين (اتفاقيات الشراكة، اتفاقيات الغاز وتسييله، اتفاقيات التعاون العسكري والأمني)، البروتوكولات الدبلوماسية، وثائق وزارات الخارجية، الأرشيف الرسمي الجزائري والفرنسي للفترة المدروسة، خطب وتصريحات الرؤساء (بوتفليقة، تبون في الجانب الجزائري؛ ساركوزي، هولاند، ماكرون في الجانب الفرنسي)، تقارير وزارات الداخلية في الجانب الفرنسي حول الهجرة والتكامل.
- **المصادر الثانوية**: تتمثل في الأبحاث والدراسات المتخصصة في العلاقات الجزائرية–الفرنسية، كذلك الرسائل الجامعية والمقالات المنشورة في الدوريات المتخصصة في العلاقات الدولية والدراسات الأوروبية–المغاربية، والكتب التاريخية التي تناولت نفس الموضوع، وأيضاً المقالات الصحفية التحليلية التي تعالج تحولات العلاقات في فترات الأزمات والتقارب.

ثالثا: النقد الخارجي والداخلي للمصادر: 01 ن

- **النقد الخارجي**: يتم التحقق من وثائقية الوثائق، وتاريخها، ومصدرها (كشف تزوير الوثائق إن وُجد)، والتنبه إلى اختلاف صيغ النصوص بين النسخ الجزائرية والفرنسية في بعض الاتفاقيات (مثلا اتفاقيات الغاز أو اتفاقيات الهجرة). كما يتحقق الباحث من الظروف التي ظهرت فيها الوثيقة هل هي منشورة رسميا أم مسربة، وهل هي موثّقة من وزارات الخارجية أم وثائق صحفية.

- **النقد الداخلي**: يحلل الباحث مضمون الوثائق لكشف توجهاتها وإيديولوجيتها؛ الخطاب الرسمي الفرنسي قد يبرز لغة الحقوق والتعاون الاقتصادي وإهمال ملفات الذاكرة، بينما الخطاب الجزائري قد يبرز مطالب الاعتذار والتعويضات وحماية الهوية واللغة. وبالمقارنة بين الرؤيتين يمكن الباحث رصد الفجوة اللغوية–الرمزية في الخطابين، واستنتاج كيف يؤثر ذلك في مستوى الثقة وطبيعة العلاقة الفعلية.

- **رابعا: التحليل التفسيري للمراحل 01 ن**

فترة التسعينيات: تتسم العلاقة بتوترات حادة بسبب الأزمة الأمنية في الجزائر وبسبب اختلافات حول ملف أزمة الفرقاطات الألمانية–الفرنسية التي وُقعت في التسعينيات، لكنهما في الوقت نفسه تدفعان إلى تعاون أمني أكبر تحت عنوان "محاربة الإرهاب" بفعل تأثير الأحداث الدولية (مثل أحداث 11 سبتمبر 2001 لاحقا) وتزايد القلق الأمني الأوروبي.

فترة الألفية الجديدة: تشهد انتقالا نحو "شراكة استراتيجية" تظهر فيها ملفات جديدة مثل الطاقة (صفقات الغاز الطويلة الأمد)، الهجرة (التباين بين سياسات الهجرة الفرنسية الصارمة وطموحات الشباب الجزائري)، وملفات الذاكرة (الاعتراف الفرنسي بمجزرة 17 أكتوبر 1961 وتجارب 13 فبراير 1960 النووية في الصحراء). هذه الشراكة تتعثر في محطات متفرقة (مثل توتر 2017–2019 حول قانون استحضار الاستعمار والمقابلات الإعلامية للرئيس ماكرون)، لكنها تأتي دائما على موعد مع الاستئناف بفعل تشابك المصالح الاقتصادية والأمنية الراسخة.

الجواب الثاني: يمكنك اختيار **حرب الخليج الثانية (1990–1991)** كحدث تاريخي كبير في العلاقات الدولية، 1,5 ن

ثانيا: تحليل الحدث وفق المنهج التاريخي

1) تحديد الفترة والمسار الزمني 01 ن: يمكن تقسيم الحدث إلى مراحل زمنية واضحة:

- **المرحلة الأولى (قبل 1990)**: توترات بين العراق والكويت حول الحدود والنفط، وزيادة ديون العراق بعد حربه مع إيران (1980–1988)، وسعي بغداد إلى إعادة ترتيب وضعها الإقليمي.
- **المرحلة الثانية (أغسطس 1990)**: اجتياح العراق للكويت وضمها، ثم إصدار قرارات مجلس الأمن الدولي (خاصة القرار 660) التي أدانت الغزو وطالبت بالانسحاب.
- **المرحلة الثالثة (أغسطس 1990 – يناير 1991)**: حشد التحالف الدولي (درع الصحراء) وفرض عقوبات اقتصادية على العراق، وفشل المفاوضات وتصعيد التصريحات.
- **المرحلة الرابعة (يناير–فبراير 1991)**: بدء الضربات الجوية ثم الحملة البرية (عاصفة الصحراء)، وتحرير الكويت في 27 فبراير 1991.

2) جمع ونقد المصادر: 1,5 ن

- **مصادر أولية**: قرارات مجلس الأمن، خطب القادة (صدام حسين، جورج بوش الأب، ميتران، جون ميجور، خالد بن عبد العزيز)، بيانات وزارة الدفاع الأمريكية، أرشيفات دبلوماسية، معاهدات التحالفات العسكرية، بيانات الدول العربية المشاركة.
- **مصادر ثانوية**: دراسات أكاديمية عن حرب الخليج، كتب التاريخ السياسي، تقارير مراكز الأبحاث، مقالات في دوريات العلاقات الدولية.
- **النقد الخارجي والداخلي**: التحقق من تاريخ الوثائق وظروف إصدارها، وتحليل الخطاب الرسمي (مثل خطابات صدام التي تبرر الغزو، وخطابات بوش التي تبرر التدخل) لكشف الأبعاد الأيديولوجية والرمزية والدعاية.

ثالثا: تحليل الحدث وفق المقاربة الواقعية: 3 ن

1. موقف العراق (الواقعية الثورية/الدفاعية): رأى صدام حسين أن غزو الكويت وسيلة لتعزيز قوة العراق إقليميا، من خلال: تصفية الديون الناجمة عن حرب إيران، السيطرة على احتياطيات نفطية كبيرة وميناء بحري استراتيجي، إعادة ترتيب توازن القوى في الخليج لصالح بغداد. من منظور واقعي، كان صدام يسعى إلى **تغيير توازن القوى** في المنطقة لصالحه، لكنه قلل من تقدير رد الفعل الدولي، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فارتكب خطأ استراتيجيا بحسب المقاربة الواقعية.

2) موقف الولايات المتحدة (الواقعية الهيكلية): رأت واشنطن أن غزو الكويت يهدد **مصالحها الحيوية** في الخليج، للأسباب التالية: أمن تدفق النفط إلى الاقتصاد العالمي، استقرار حلفائها الإقليميين (السعودية، الكويت، الإمارات)، منع صعود قوة إقليمية (العراق) قد تهدد هيمنتها على المنطقة. من منظور واقعي، تصرفت الولايات المتحدة كقوة هيمنة تحاول **الحفاظ على توازن القوى** لصالحها، عبر تشكيل تحالف عسكري واسع، وفرض عقوبات اقتصادية، واستخدام القوة لردع أي محاولة لتحدي النظام الدولي الذي تقوده.

الجواب الثالث:

أولا: دور الإشكالية في البحث: 2 ن

الإشكالية هي السؤال المركزي الذي يحدد طبيعة المشكلة البحثية وحدودها النظرية والميدانية، أي "ما الذي أريد فهمه ولماذا هو مهم؟". تعتبر الإشكالية المحرك الرئيسي للبحث؛ فهي التي توجه اختيار المفاهيم، والنظريات، والمناهج، وأدوات جمع البيانات، وصياغة الفرضيات نفسها. الإشكالية تكون عادة سؤالا تفسيريا/فهميا حول ظاهرة معينة (مثل: لماذا تحوّلت طبيعة التحالف بين دولتين؟ ما العوامل المفسِّرة لسلوك قوة عظمى في أزمة معينة؟). و تبحث هاته الإشكالية عن العلاقة بين المتغير المستقبل و المتغير التابع.

ثانيا: دور الفرضية في البحث: 2 ن

الفرضية هي جواب أولي مبرَّر نظريا على الإشكالية، أي "كيف أفسّر مبدئيا هذه المشكلة؟ ما العلاقة المتوقعة بين المتغيرات؟". فالفرضية توجه عملية جمع البيانات والتحليل؛ فهي تحدد ما الذي سنختبره ميدانيا (وجود/غياب علاقة، اتجاهها، قوتها)، وتساعد على استبعاد المتغيرات الجانبية وتفادي التجربة والخطأ.

ثالثا: أثر الإشكالية الخاطئة على البحث 1ن

إذا كانت الإشكالية غامضة أو واسعة جدا أو غير محددة زمنيا ومكانيا، يصبح البحث مشتتا بلا حدود واضحة، ويصعب اختيار منهج مناسب أو عينة أو أدوات قياس منسجمة. الإشكالية غير العلمية تجعل البحث ينتهي إلى نتائج سطحية أو إنشائية، لأن بنية السؤال أصلا لا تسمح بإنتاج معرفة علمية جديدة. الإشكالية غير المنسجمة مع حقل العلاقات الدولية تؤدي إلى استعمال مفاهيم وأدوات لا تتلاءم مع موضوع الحقل.

خامسا: أثر الفرضية الخاطئة على البحث: 1 ن

الفرضية الغامضة أو العامة تجعل من الصعب تحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس والتحقق، وبالتالي تضعف أدوات جمع البيانات والتحليل. الفرضية غير القابلة للاختبار تمنع الباحث من إجراء اختبار علمي، فيتحول "التحليل" إلى رأي أو وصف لا إلى فحص منهجي للعلاقة بين المتغيرات. الفرضية المنفصلة عن الإشكالية تؤدي إلى فجوة بين ما يعلنه الباحث في المقدمة وما ينجزه فعليا في التحليل والنتائج.